المركز الدولي للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الأسبوعي

6/9-12/9/2026



رقم الأرشفة

تاريخ الإصدار 14-9-2026

الملخص التنفيذي:

كشف الأسبوع المرصود عن مشهد حقوقي معقد يتسم باستمرار الانتهاكات الممنهجة ضد الحقوق الأساسية، حيث تم توثيق **75** حدثاً بارتفاع طفيف عن الأسبوع الماضي (69 حدثاً),موزعة بين انتهاكات حقوقية مباشرة، واعتداءات على السيادة، وتقصير في إنفاذ القانون, والنزاعات المسلحة.

أهم المؤشرات المستخلصة:

1. المس بالحقوق الغير قابلة للتصرف: سجل هذا الأسبوع استمراراً في انتهاك الحقوق "غير القابلة للاشتقاق"، لا سيما عبر توثيق حالات القتل خارج نطاق القانون و التعذيب, مما يؤشر إلى غياب الرقابة على مراكز الاحتجاز وتفشي سياسة الإفلات من العقاب.
2. ترسيخ واقع عسكري حدودي: شكلت انتهاكات السيادة في الجنوب السوري (القنيطرة ودرعا) نسبة كبيرة من إجمالي الأحداث، حيث تم رصد توغلات البرية وإقامة الحواجز الدائمة وتخريب الأعيان المدنية (الأراضي الزراعية)، مما يهدد الأمن الإنساني للسكان المحليين.
3. تآكل دولة القانون: برزت مؤشرات قوية على ارتفاع الانتهاكات الناجمة عن غياب دولة القانون و القصور المؤسسي, والإفلات من العقاب.

تظهر المؤشرات العامة ارتفاعا كبيرا بعدد القتلى والجرحى فضلا عن استمرار السلاح المنفلت والانتهاكات المرتبطة به ترويعا وتعديا ما يشير الى ضعف وقصور في البنية المؤسساتية ،كما تحيل المؤشرات العامة الى وجود بيئة هشة تفتقر الى الامان

أولاً:المقدمة:

فترة التوثيق: من 6 أيلول 2026 (00:00) إلى 12 أيلول 2026 (00:00)

يرصد هذا التقرير الأسبوعي أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا خلال الفترة المذكورة، ويوثق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية والجهات ذات الصلة. يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات وتوزعها الجغرافي، وتحديد الجهات ذات المسؤولية القانونية عنها، إضافة إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على حياة المدنيين وسلامتهم، وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة.

يلتزم التقرير بما يلي:

الإطار القانوني والموقف العملياتي: تُظهر الوقائع المرصودة خلال هذا الأسبوع نمطاً ثابتاً و عالياً من الانتهاكات التي تمس "الحقوق غير القابلة للتصرف"، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي المكفول بموجب المادة (6) و(9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

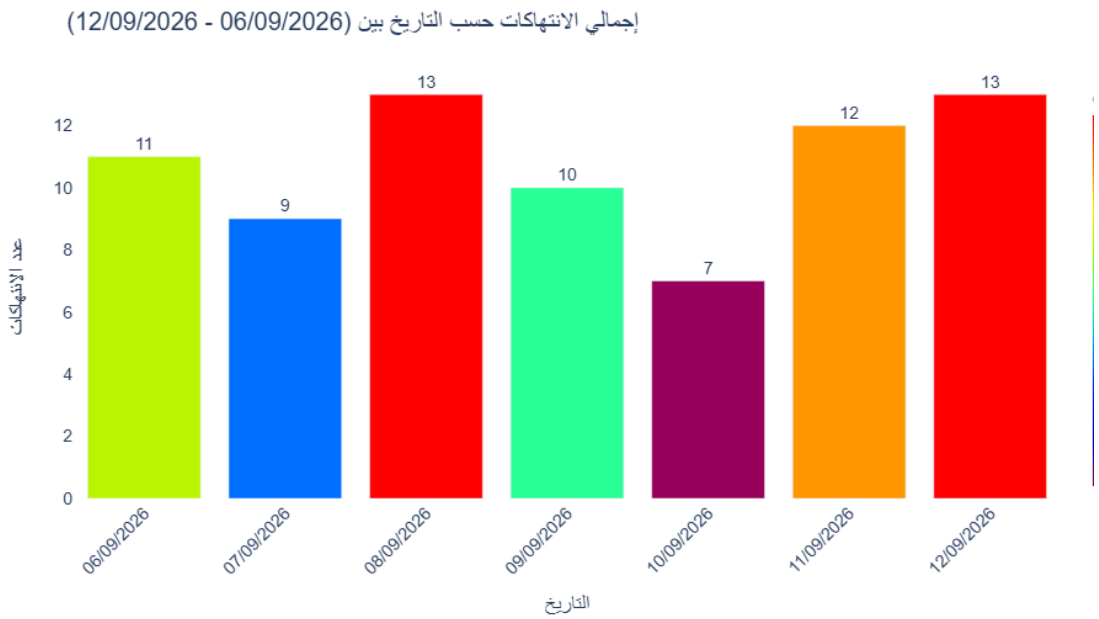
- مبدأ التمييز والضرورة: رُصدت خروقات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني في مناطق التداخل، حيث تعرضت الأعيان المدنية لهجمات لا تراعي "مبدأ التمييز" بين الأهداف العسكرية والمدنيين.
- المساءلة ودولة القانون : سجل خلل هيكلي في أجهزة إنفاذ القانون وقصور مؤسساتي على مستوى إجراءات العدالة كما استمرت عمليات القتل خارج نطاق القانون والاخفاء القسري ما يضع علامات استفهام على عمل الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون.

ثانياً: تحليل المؤشرات البيانية

1. المؤشرات العامة:

المؤشر	إجمالي الأعداد
القتلى	33
الجرحى	32
الترويع	56
انفلات السلاح	18
الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب	12
انتهاكات حقوق الأطفال	3
ألغام ومخلفات الحرب	3

خطاب الكراهية والتنميط والتفرقة	1
انتهاكات السيادة	35

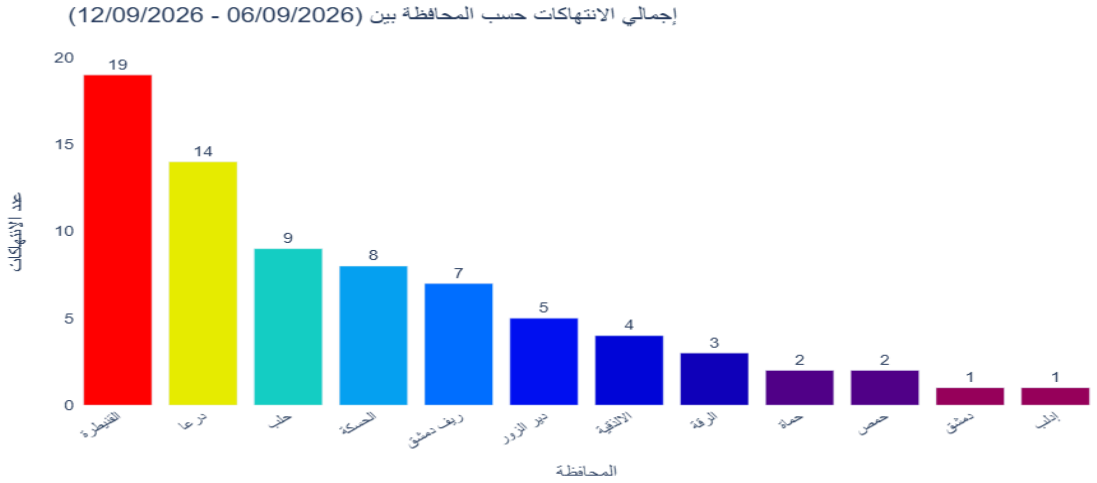


يعكس هذا التوزيع الأسبوعي حالة صارخة من الانكشاف الحقوقي والأمني الذي يكابده السوريون؛ إذ إن تصدر الترويع وانتهاكات السيادة والقتل الميداني لأعلى النسب يبرهن على خضوع المدنيين لضغط عسكري وأمني مركب. فالاستهداف المباشر للأحياء السكنية وخروقات الشريط الحدودي تحرم العائلات من حقها الأصيل في الحرية والأمان، في حين يضاعف انتشار السلاح والسلب المسلح والإفلات من العقاب من المخاطر اليومية التي تهدد الأرواح والكرامة الإنسانية، مما يولد بيئة طاردة للعيش ويمس الاستقرار المجتمعي بشكل مباشر.

2. مؤشر التوزع الجغرافي (حسب المحافظات):

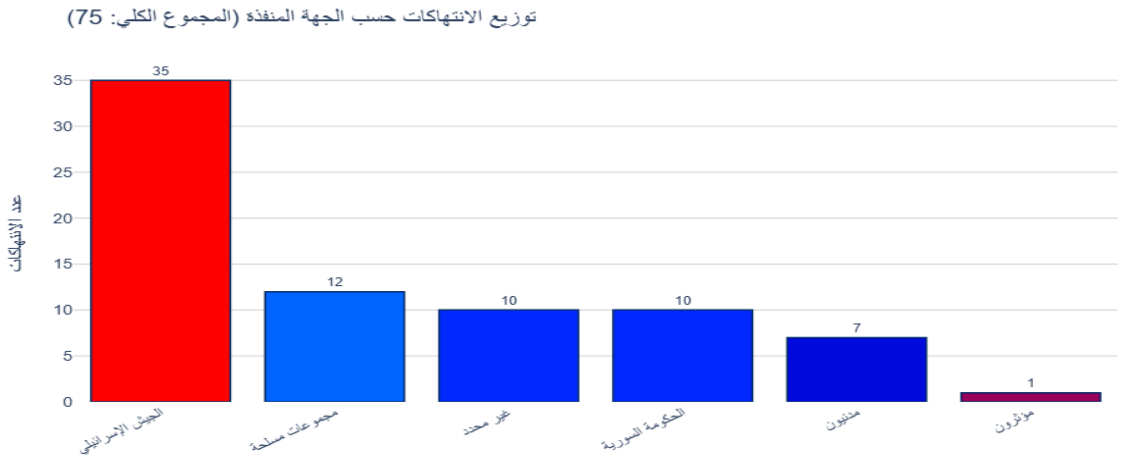
يُظهر التوثيق التوزيع الجغرافي للانتهاكات للأسبوع الممتد من 6 إلى 12 أيلول 2026؛ حيث حلت محافظة القنيطرة أولاً بـ 19 حادثة، تلتها درعا بـ 14 حادثة، ثم حلب بـ 9 حوادث، والحسكة بـ 8 حوادث، وريف دمشق بـ 7 حوادث. وحلت دير الزور بـ 5 حوادث، تليها اللاذقية بـ 4 حوادث، والرقة بـ 3 حوادث، وكل من حماة وحمص بحادثتين لكل منهما، وتساوت كل من دمشق وإدلب بحادثة واحدة لكل منهما. يؤكد التركيز الشديد للانتهاكات في محافظتي الجنوب السوري (القنيطرة ودرعا) أن الشريط الجنوبي والحدودي يعيش وضعاً استثنائياً تحت الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة عبر التوغل العسكري وتثبيت الحواجز والمداهمات. إن هذا الواقع يحول حياة الأسر الساكنة هناك إلى مواجهة يومية مع الخوف وتعطيل سبل العيش. كما أن انتهاكات الأطراف الداخلية تتسم باتساع رقعتها وتأثيرها العميق

على نوعية حياة السكان في المحافظات السورية المختلفة كون حالة الهشاشة الأمنية تطبع حياة المواطنين وتؤثر على نشاطاتهم اليومية .



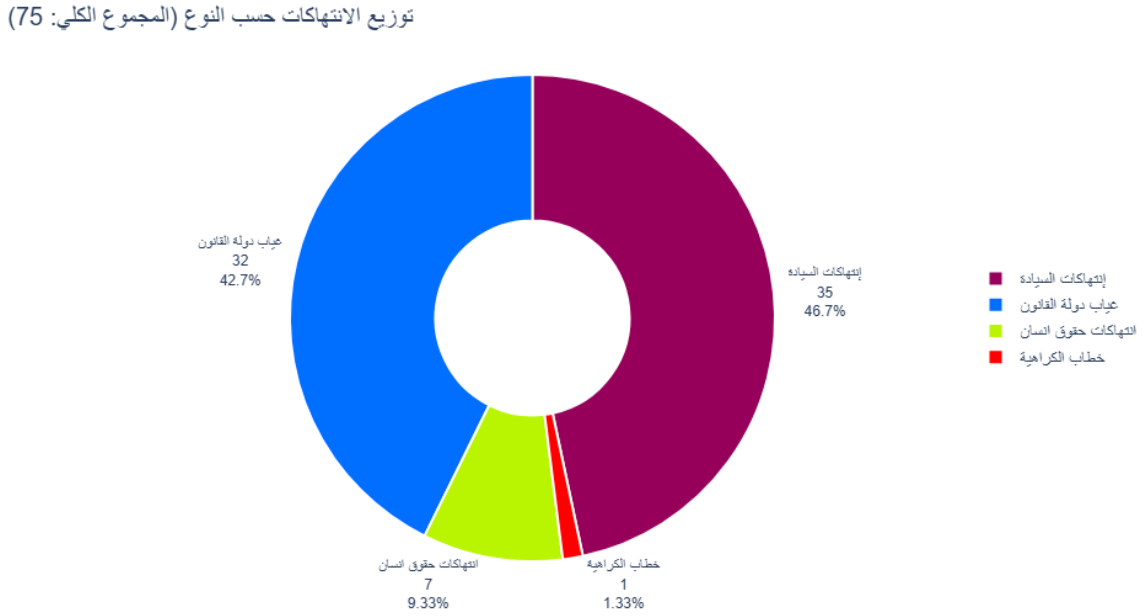
3. الجهات المنفذة:

يوضح المخطط توزيع المسؤولية التنفيذية عن الانتهاكات الـ 75 الموثقة هذا الأسبوع؛ حيث تصدر "الجيش الإسرائيلي" قائمة الجهات المنفذة بـ 35 حادثة لتبلغ الانتهاكات الإسرائيلية نحو نصف الانتهاكات الموثقة هذا الأسبوع. وجاءت "المجموعات المسلحة" غير النظامية في المرتبة الثانية بـ 12 حادثة، تليها كل من فئة الجهات "غير المحددة" (المجهولون) و"الحكومة السورية" بـ 10 حوادث لكل منهما. وحلت فئة "مدنيون" بـ 7 حوادث، واختتم "مؤثرون" القائمة بحادثة واحدة. يشير تحليل الجهات المنفذة إلى تزايد تأثير العامل الإسرائيلي بشكل كبير ويشير التوثيق إلى أن العمل الإسرائيلي ممنهج ومستمر وخلق وقائع جديدة على الأرض. ومن جهة أخرى فإن البيئة القلقة أمنياً والهشة تساعده في ذلك، وفي الاتجاه المقابل يشير التوثيق أن الحكومة السورية والجماعات المسلحة المرتبطة بها ما زالت تقوم بنسبة كبيرة من الانتهاكات يأخذ شكلاً نمطياً يطبع الحياة العامة. فيما تستفيد الجهات غير المحددة (ما يسمى مجهولون) من غض الطرف الحكومي من جهة والتقصير في واجبات أجهزة إنفاذ القانون من جهة أخرى للقيام بانتهاكات تأخذ الطابع الممنهج في كثير من الأحيان.



4.مؤشر نوع الانتهاك :

يُظهر التوثيق أن فئة "انتهاكات السيادة" سجلت 35 حادثة لتشكل نسبة 46.7% من الإجمالي الكلي البالغ 75 انتهاكاً. تليها "غياب دولة القانون" في المرتبة الثانية بـ 32 حادثة بنسبة 42.7%. وتليها "انتهاكات حقوق الإنسان" في المرتبة الثالثة بـ 7 حوادث وبنسبة 9.33%، ثم "خطاب الكراهية" بحادثة واحدة بنسبة 1.33%. يعكس التوثيق الموضح في المخطط وجود بيئة خارجية وداخلية عالية الخطورة تؤثر على نوعية الحياة في سورية وتتصف بخطورة عالية على المدنيين. وهذا التقاطع الخارجي والداخلي يخلق بيئة قلقة اجتماعياً واقتصادياً مما يؤدي إلى ترك آثار دائمة على المواطنين السوريين ويجعلهم تحت تأثيرات عالية الخطورة على حياتهم.



.

ثالثاً: التوصيات الختامية

تؤكد البيانات الموثقة للأسبوع الممتد من 6 إلى 12 أيلول 2026، أن السوريين يعيشون حالة استنزاف متواصلة وسط تقاطع الاعتداءات المباشرة والانفلات الأمني والقصور المؤسسي والتغاضي المقصود مع الاعتداءات الخارجية وانتهاكات السيادة التي تكرس واقعاً جديداً. كما يبين التقرير أن الفئات الهشة لا سيما الأطفال ما زالت تتعرض لانتهاكات يمكن وصفها بالممنهجة، جراء استمرار سقوط الضحايا بينهم وتكرار حوادث الترويع و المداهمات والاعتقال المباشر وتصاعد التنميط والتحريض.

ويشير التوثيق إلى أن الإفلات من العقاب وغياب سيادة القانون وانفلات السلاح يكرس حالة من العجز تنعكس خذلاناً لدى الضحايا وعائلاتهم وتزيد من الشروخ المجتمعية وسط حالة من عدم الاستقرار وتدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك يلفت المركز الدولي للحقوق والحريات إلى أن حماية

كرامة الإنسان وحياته وحقوقه تتطلب موقفاً أخلاقياً وحقوقياً جاداً يضمن فرض آليات حماية حقيقية تنهي هذا النزيف وتكفل العدالة للمواطنين وحقهم الأصلي في العيش بسلام، داعياً كافة المؤسسات الحقوقية المعنية إلى إعلاء الصوت بهذا الشأن لتحقيق الأثر وسط محاولات حرف الحقائق وتضييعها.

التوصيات المقترحة

بناءً على هذه المعطيات الطارئة، نوصي بالتحرك الفوري عبر المسارات التالية:

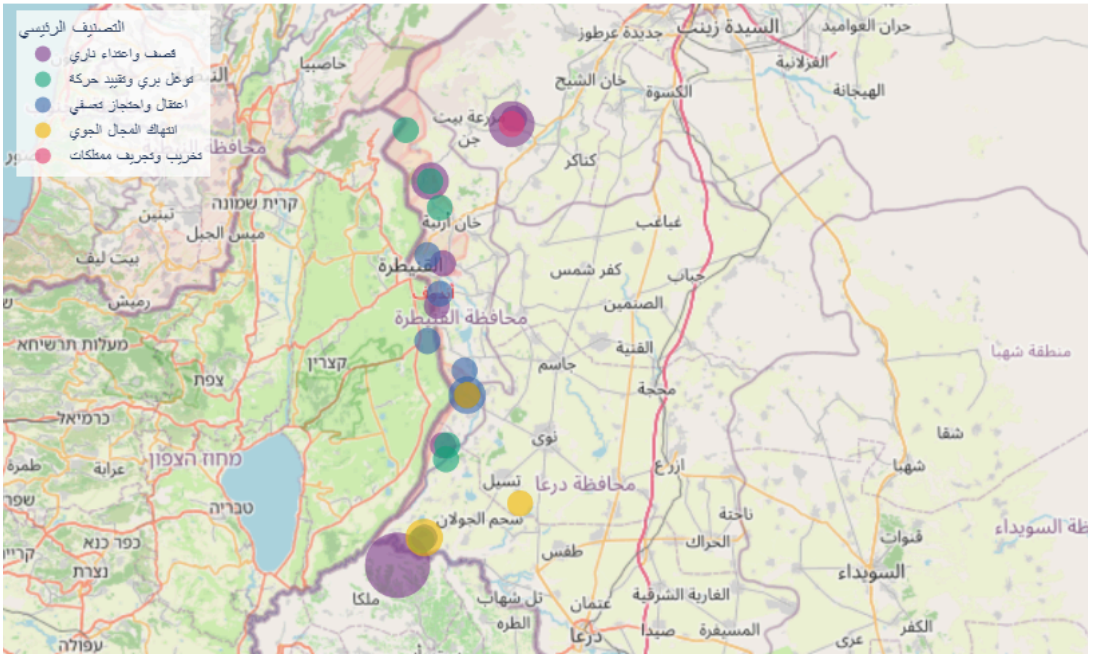
1. الوقف الفوري للعدوان الخارجي وانتهاكات السيادة: مطالبة المجتمع الدولي بالضغط الفوري لوقف العمليات العسكرية الخارجية والمداهمات الحدودية وتثبيت الحواجز الإسرائيلية (35 حادثة) لحماية أرواح المدنيين وصون أمانهم.
2. توفير الحماية المباشرة للأطفال والفئات الهشة: حظر كافة أشكال التهديد والترويع واستهداف المناطق السكنية، وتأمين الرعاية الطبية والنفسية العاجلة للأطفال المصابين وعائلات المتضررين.
3. إنهاء بيئة الإفلات من العقاب: تفعيل آليات تحقيق مستقلة لملاحقة منفذي الاعتداءات وحوادث القتل الميداني بما فيها المسجلة ضد مجهولين ومجموعات مسلحة لضمان إنصاف الضحايا.
4. إيقاف الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري: الكشف الفوري عن مصير المخفيين قسراً والمعتقلين، وإلغاء ممارسات الاحتجاز خارج نطاق القضاء وتوفير الحماية القانونية الناجزة للمواطنين.
5. كبح الانفلات السلاحي وتأمين الأحياء: اتخاذ إجراءات ميدانية حازمة لضبط السلاح غير المنضبط وإنهاء مظاهر الترويع والمداهمات لحفظ كرامة السكان وحرمة منازلهم.
6. مواجهة خطاب الكراهية والتنميط الجغرافي: إطلاق مبادرات مجتمعية وحقوقية لمناهضة التحريض والتمييز والتنميط الجغرافي والعرقي، وصيانة السلم الأهلي والروابط المجتمعية.

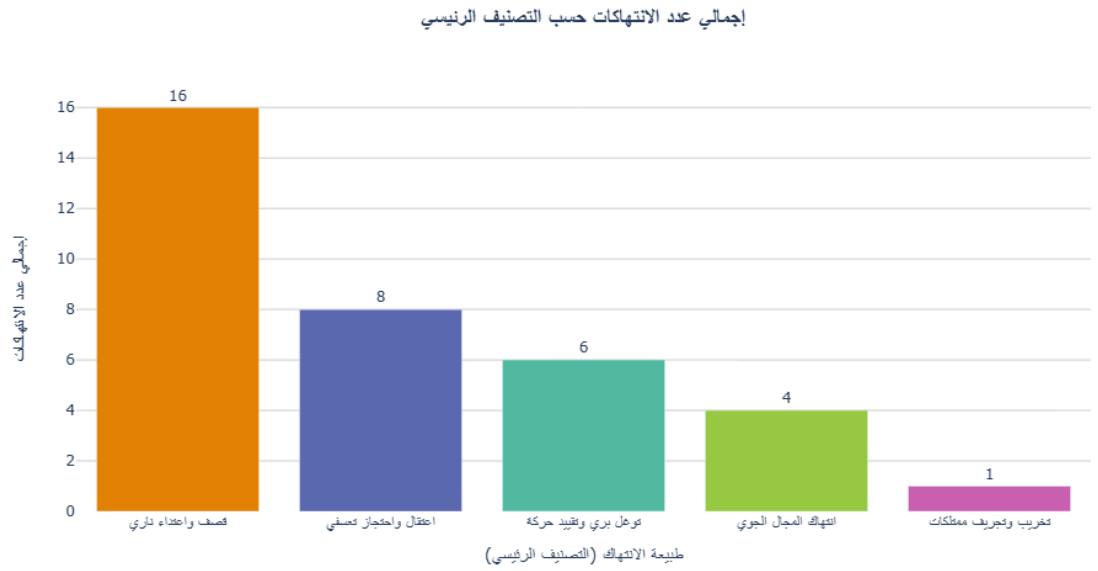
ملحق:

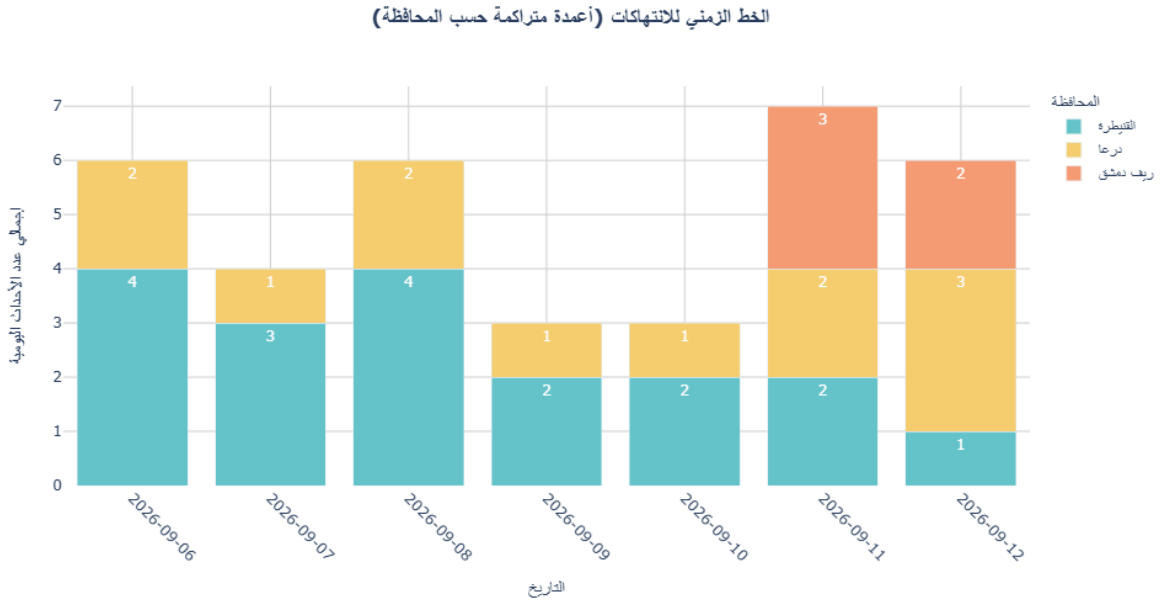
يهدف هذا الملحق إلى توثيق وتحليل الانتهاكات الماسة بسيادة الجمهورية العربية السورية خلال الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير، وذلك وفق قواعد القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني، و بالاستناد إلى الوقائع الموثقة من مصادر خضعت لعمليات التحقق والمراجعة.

قام الجيش الإسرائيلي في الأسبوع الفائت بـ 35 حدثاً، مسجلاً تصاعداً طفيفاً في وتيرة الاعتداءات مقارنة بالأسبوع الذي سبقه (والذي شهد 33 حدثاً). وقد تضمنت هذه الأحداث عدداً من الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة التي توزعت جغرافياً كالتالي: 18 حدثاً في محافظة القنيطرة (مسجلةً تراجعاً طفيفاً عن الأسبوع الماضي الذي شهد 21 حدثاً)، و 12 حدثاً في محافظة درعا (مسجلةً ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بـ 8 أحداث سابقاً، ما يعكس تركيزاً متزايداً على هذه المنطقة)، بالإضافة إلى 5 أحداث في ريف دمشق (مقارنة بـ 3 أحداث في الأسبوع الماضي).

الخريطة الجغرافية للانتهاكات (حسب التصنيف الرئيسي)







المؤشرات الإنسانية

خلال الأسبوع الممتد من 6 إلى 12 أيلول/سبتمبر 2026، شهدت العمليات الإسرائيلية تصعيداً نوعياً شمل تغييرات سياسية وعسكرية على الأرض، برزت بوضوح من خلال الزيارة الرسمية لرئيس الوزراء الإسرائيلي برفقة وزير الدفاع إلى جبل الشيخ، وإعلان فرض السيطرة الإسرائيلية من جبل الشيخ وحتى نهر اليرموك مع رفض الانسحاب. ميدانياً، ترجمت القوات الإسرائيلية هذا التوجه بتكثيف التوغلات البرية العميقة باستخدام الدبابات والآليات العسكرية والجرافات؛ حيث توغلت في مناطق

طرنجة، صيدا الجولان، كودنة (رسم سند والحيادرة)، ووادي الرقاد، وصولاً إلى كروم مزرعة بيت جن في ريف دمشق مما أجبر المزارعين على ترك أراضيهم أثناء جني المحاصيل. وترافق ذلك مع تصعيد ناري عنيف تمثل بقصف مدفعي طال أطراف بيت جن والصمدانية الغربية مما أسفر عن إصابة مواطن ونفوق عدد من الأغنام—إلى جانب استهداف متكرر للأحياء السكنية في معرية بالرشاشات الثقيلة انطلاقاً من ثكنة الجزيرة، وإلقاء قنابل دخانية ومضيئة لترويع المدنيين. وعلى الصعيد الإنساني، تزايدت حملات المداهمة والتفتيش لانتهاك حرمة المساكن والمزارع في الرفيد، عين العبد، بريقة، وجملة، والتي أسفرت عن اعتقالات تعسفية واحتجاز مؤقت للمدنيين، من بينهم رجل وابنه و3 أشخاص آخرين تم اقتيادهم لجهات مجهولة. كما غطى الطيران الحربي والمروحي والمسير سماء المنطقة بكثافة، لتشديد المراقبة وفرض واقع أمني مقيد لحركة السكان.

تظهر هذه البيانات عملا ممنهجا من قبل قوات الجيش الاسرائيلي لترسيخ واقع ميداني جديد وخلق منطقة عازلة في جنوب سورية ما يعني إنهاء اتفاقية فصل القوات من الجانب الإسرائيلي، ما يعد خرقا للاتفاقيات الدولية والقانون الدولي وقضما متدرجا لمزيد من الأراضي وتقويض حماية المدنيين وتهديدهم المباشر وإضعاف شعورهم بالأمان.